رأي في المفعول المطلق

للدكتور محمد حسن عواد
الجامعة الاردنية

سبب التسمية :

الاطلاق ــ لغة ــ الارسال والتخلية . يقال : اطلقت الاسير اذا خليت سبيله ورفعت قيود الأسر . والمفعول المطلق هو المفعول المرسل من كل **قيد او صلة** . وهو المفعول الحقيقي للفاعل . وان كنت مريدا تقييده فقيده اطلاقا . قال ابن السراج « والمصدر هو المفعول حقيقة » (١) . وقال ابن يعيش : « المصدر هو المفعول الحقيقي لان الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم الى الوجود (٢) . وقال ابن هشام : هو الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بالجار (٣) . وقال السيوطي « انما سمي مفعولا لانه لم يقيد بحرف جر كالمفعول به ، وله ، وفيه ، ومعه » (٤) . وقال ايضا : « هو المفعول حقيقة لانه هو الذي يحدثه الفاعل » (٥) . وقال الرضي : « هو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا (٦) .

والقول بمصدرية المفعول المطلق قول غير مطرد عند النحاة من جهة صحة اطلاق هذا المفعول على المصدر وغيره . وقول الرضي « ما فعله فاعل الفعل المذكور وفعله » مبني على المسامحة وعدم التفريق بين الأثر

---

(١) الاصول في النحو : ١٩٠/١ .
(٢) شرح المفصل : ١١٠/١ .
(٣) أوضح المسالك : ٣٣/٢ .
(٤) همع الهوامع : ٩٤/٣ .
(٥) همع الهوامع : ٩٤/٣ .
(٦) شرح الكافية : ١١٣/١ ، وانظر في حد المفعول المطلق ايضا المرتجل : ١٥٩ ، والتصريح على التوضيح ٣٢٣/١ ، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٤/٢ وغيرها ، وهو كثير .

وهو المفعول المطلق ، وبين المصدر الذي هو التأثير كما سيأتي عن السيد امـــير بادشـــاه .

قد يقال : اليس زيد في « ضرب عمرو زيدا » هو ما فعله الفاعل ؟ والجواب : هو النفي ، لان « زيدا » في الجملة وقع عليه فعل الفاعـــل ولم يفعله الفاعل ، خلافا للضرب في « ضرب زيد ضربا » فهو ما فعله الفاعل (٧)

هل المفعول المطلـــق مصدر :

واني لمحدثك الان عن مسألة من مسائل المفعول المطلق هي أم الباب ، وعليها المعول . فاذا استقام النظر فيهـــا وسار على نهـــج لاحب تحقق لنا من الفوائد ما لا يحصى ، واذا اخطأ النظـــر صرنا الى مـــا صار اليه سلفنا من النحاة من الاضطراب وكثرة الحدود المفضية الى حقيقة واحدة ، والصائرة الى مآل لا يتعدد ، أو هكذا هو الظن . والقضية دائرة على حقيقة المفعول المطلق : ما هـــي ؟ وقد رأيت الكثرة الكاثرة ممن قرأت لهم من النحـــاة يقولون بمصدرية المفعـــول المطلق ، ورأيت طائفـــة منهم تقول بصحة اطلاق المفعول المطلق علـــى المصدر وغيره . ورايـــت نظم هذه المقولات في اطارين :

الاطار الأول : وينتظم مقولات الفريق الأول .

الاطار الثاني : وينتظم مقولات الفريق الثاني .

وانك لواجد في كـــل اطار ما يشكل . فعسى أن نخرج مـــن هذه الاشكالات بشيء يبعث على الرضا ويدعو الـــى السكينة .

---

(٧) للاستئناس : شذور الذهب (٢٢٦) .

الاطار الأول :

ينتظم هذا الاطار ـــ كما قلت ـــ مقولات الكثرة الكاثرة من النحاة ، وهم القائلون بمصدرية المفعول المطلـــق . وسنرى ان مقولات هذا الفريق يعتريها التناقض والاضطراب وشيء غـــير قليل من الحيرة ، وتنحلّ في النهاية الى صحة اطلاق المفعول المطلـــق على المصدر وغـــيره . وانك لتجد للنحوي الواحد غير رأي واحد . وها نحن نسوق بعضا من اقوالهم ، اذ لا سبيل الى حصرها جميعا في هذا المقام فضلا عن التماثل الواقع فيها .

قال سيبويه : « قعد قِعْدَةَ سوء،وقعد قعدتين لما عمـــل في الحدث عمل في المرة والمرتين ، وما يكون ضربا منـــه . فمن ذلك : قعد القرفصاء ، واشتمل الصماء ، ورجع القهقرى ، لانه ضرب من فعله الذي أخذ منه»(٨) .

وقال ابن السراج « ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضروب : فربما ذكـــر توكيدا نحو قولـــك : قمت قياما ، وجلست جلوسا ، فليس في هـــذا اكثر من انك اكدت فعلك بذكرك مصدره . وضـــرب ثان تذكرة للفائدة نحو قولـــك : ضربت زيدا ضربا شديدا . . . وكذلك اذا قلت : ضربت ضربتين وضربات »(٩) .

وقال الزمخشري « هو المصدر ـــ اي المفعول المطلق ـــ سمي بذلك لأن الفعل يصدر عنـــه ويسميه سيبويه الحدث **والحدثان** ، وربما سماه الفعل . وينقسم الى مبهم نحو : ضربت ضربا ، والى مؤقت نحو : ضربت ضربة وضربتين »(١٠) .

---

(٨) الكتاب ٢٤/١ ، وانظر ايضا الاصول في النحو : ١٩١/١ .

(٩) الاصول في النحو ١٩١/١ .

(١٠) شرح المفصل ١٠٩/١ ـــ ١١٠ .

وقال ابن عقيل : « المفعول المطلق هـو المصدر المنتصب توكيدا لعامله ، أو بيانا لنوعـه ، أو عدده نحو : ضربت ضربا ، وسرت سير زيد ، وضربت ضربتين (١١) . وقال ابن هشام : « المفعول المطلق وهو المصدر الفضلة المؤكد لعامله ، أو المبين لنوعه أو لعدده كضربـت ضربا أو ضرب الأمير أو ضربتين (١٢) .

فالمفعول المطلق ـ كما ترى ـ مصدر مؤكد لعامله ، أو مبين لنوعه ، أو عدده . ومقتضى هذا الحد أن تخرج المصادر المرادفة بنوعيها الملاقي في الاشتقاق وغير الملاقي في الاشتقاق من مثل « وتبتل اليـه تبتيلا (١٣) ". و « والله انبتكم من الارض نباتا » (١٤) ، وفرحت جذلا ، وقعدت جلوسا . أو نصير الى التقدير بـلا ضرورة ملجئة كما سيأتي عـن الرضي . أو نعمل فيها العامل المذكور للاتفاق في المعنى العـام ، كما سيأتي عن المبرد وغيره ، وهو مردود ، لان لكـل لفظ معنى خاصا به ، فالجلوس غـير القعود وان كان يجمعهما معنى عام ، والانبات غـير النبات ، وان كـان يجمعهما معنى عام . وكـذا القول في كـل مترادف . والـذي عليه سيبويه ان نباتا وتبتيلا وأمثالهما مصادر جاءت على غـير افعالها والمعنى واحد . قال « باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل ، لان المعنى واحد . وذلك قولـك : اجتَوَروا تجاوُراً وتجاوروا اجتوارًا لان معنى اجتوروا وتجاوروا واحد . ومثل ذلك : انكسر كسرا، كُسِر انكسارا ، لان معنى كسر وانكسر واحد . وقال الله تبارك وتعالى « والله انبتكم من الأرض

---

(١١) شرح ابن عقيل ٥٥٧/١ . والراجح عند النحاة اعتبار المصدر النوعـي المضاف نائبا عـن المصدر . قال السنباطي « ان نحو هذا مما ناب فيه صفة ـ المصدر عنه » التصريح علـى التوضيح ٣٢٤/١ . وقالـوا : يستحيل ان يفعل الانسان فعل غيره . التصريح ٣٢٤/١ والنحو الوافي ١٦٩/٢ ، ١٧٥ .

(١٢) شذور الذهب (٢٢٥) .

(١٣) المزمل (٨) .

(١٤) نوح (١٧) .

نباتا » لانه اذا قال انبته فكأنه قال قد نبت » (١٥) . والمنقول عن سيبويه ــ عند الجمهور ــ أن هذه المصادر منصوبة بأفعال مضمرة دل عليها الظاهر . قال ابن يعيش « منصوبة بفعل محذوف دل عليه الظاهر ، وهو مذهب سيبويه » (١٦) .

والذي عليه المبرد ان هذه المصادر يعمل فيها الفعل المذكور لاتفاقها في المعنى : قال « واعلم ان الفعلين اذا اتفقا في المعنى جاز أن يحمل مصدر احدهما على الآخر ، لان الفعل الذي ظهر في معنى فعله الذي ينصبه (١٧) .

وذهب المازني والسيرافي الى ما ذهب اليه المبرد (١٨) ، وهو المختار عند ابن مالك (١٩) وهو الأولى عند الرضى : قال « وهو اولى لان الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه (٢٠) . واختاره ابن هشام في قطر الندى، فقال في حد المفعول المطلق « هو المصدر الفُضْلة المسلط عليه عامل من لفظه كضربت ضربا ، أو من معناه كقعدت جلوسا (٢١) .

وكلا الفريقين يتفق على شيء واحد وهو وجوب اعراب المرادف مفعولا مطلقا . فعلى الراي الاول هو مفعول مطلق ، وهو مصدر ، وناصبه فعل مضمر ، وعلى الراي الثاني هو مفعول مطلق وهو مصدر ، وناصبه الفعل المذكور .

---

(١٥) الكتاب ٢٩١/١ ــ ٢٩٢ .

(١٦) شرح المفصل ١١٢/١ ، وانظر القضية في الكافية ١١٦/١ ، وهمع الهوامع ٩٤/٣ ، وحاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٦١/١ .

(١٧) المقتضب ٧٣/١ .

(١٨) انظر شرح المفصل ١١٢/١ ، وحاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٨/٢ . وخالف في الهمع فنسب المبرد الى فريق سيبويه ٩٤/٣ .

(١٩) الكافية ١١٦/١ .

(٢٠) الكافية ١١٦/١ ، وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ .

(٢١) قطر الندى (٢٢٤) .

وعلى المذهب الأول يقتضي التقدير وهو ما لا تدعو اليه الضرورة ، وعلى المذهب الثانـــي يقتضي تماثل المترادف في المعنى ، وهـــو قول غير دقيق . واذن فتلـــك قضية لا بد من حل لهـــا ، والحل ـــ كما تصوره النحاة فيما بعد ـــ هو ادراج هذا النوع من المصادر الجارية على غـــير افعالها في مبحث النيابة عن المصدر ، وهو الشائع في الكتب المتأخرة (٢٢) . وتصور النحاة هذا كالمستجير من الرمضاء بالنار، اذ كيـــف ينوب مصدر عن مصدر الا اذا استقر في الاذهان ان المصدر الحقيقي هـــو المصدر المؤكد لعامله ، واما ما عداه فهو فرع عنه ؛ وهذا أمر غير جائز ولا قائل به (٢٣) .

وما يقال في المرادف يقال مثله في المصادر النوعية ، من مثل القهقرى والصماء والقرفصاء ، فسيبويه يعدها مصادر يعمل فيها الفعل الذي قبلها ، كما هـــو الظاهر من قوله : « قعد قِعْدَة سوء ، وقعد قعدتين لما عمـــل في الحدث عمل في المرة والمرتين ومـــا يكون ضربا منـــه ، فمن ذلك قعـــد القرفصاء ، واشتمل الصماء ورجع القهقرى (٢٤) . وقال ابن يعيش « واما رجع القهقرى ، واشتمل الصماء ، وقعد القرفصاء ، فقد قال سيبويه انها مصادر ، وهي منصوبة بالفعل قبلها ، لان القهقرى نوع مـــن الرجوع ، فاذا تعدى الى المصدر الذي هو جنس عام كان متعديا الـــى النوع اذ كان داخلا تحته ، وكذلك القرفصاء (٢٥) .

وقال بعض الكوفيين انها منصوبة بأفعال مشتقة وان لم تستعمل (٢٦)

---

(٢٢) انظر شرح ابن عقيل ٥٦١/١ ، وشرح الاشموني ٢١٠/١ واوضح المسالك ٣٤/٢

(٢٣) انظر التصريح ٣٢٨/١ .

(٢٤) الكتاب ٢٤/١ .

(٢٥) شرح المفصل ١١٢/١ .

(٢٦) الكافية ١١٥/١ وقال في اللسان : « والقهقرى مصدر قهقر اذا رجع على عقبيه » ٤٣٤/٦ . وقال « فاذا قلت قعد فلان القرفصاء ، فكأنك قلت: قعد قعودا مخصوصا » ٣٣٩/٨ . وقال « فاذا قلت اشتمل الصماء ، كأنك قلت اشتمل الشملة التي تعرف بهذا الاسم لان الصماء ضرب مـــن الاشتمال » . ٢٣٩/١٥ .

وراى ابو العباس المبرد انها اوصاف لمصادر محذوفة . قال ابن يعيش « وقال ابـــو العباس : هذه حلى وتلقيبات وصفت بهـــا المصادر ثم حذفت موصوفاتها ، فاذا قال : رجع القهقرى ، فكأنه قال : الرجعة القهقرى . واذا قال : قعد القرفصاء فكأنه قال : القعدة القرفصاء (٢٧) . فاذا تحقق انها مصادر فلا بد أن تدرج في المفعول المطلق لا في النائـــب عنه كما فعل ابن هشام في الشذور (٢٨) . واذا تحقق انها أوصاف فلا بد من ادراجها تمشيا مع تصور النحاة فيما ناب عن المصدر من صفة . والذي عليـــه الرضي ان مذهبي المبرد وبعض الكوفيين ضعيف ، لان الأول يقتضي ان تكون أوصافا ، وهـــي ليست كذلـــك ، والثاني يقتضي ان يكـــون لها افعال من جنسها لم تستعمل . ومعنى هـــذا كله ثبوت راي سيبويـــه القائل بانهـــا مصادر نوعية تعمل فيهـــا الأفعال قبلها (٢٩) ، ولكن لما كانت هـــذه المصادر تعمل فيها افعال من غـــير لفظها ولكنها مـــن جنس ما تدل عليه ادرجها النحاة فيما ينـــوب عن المصدر . ونيابة المصدر عن المصدر امر غير مقبول ـــ كما أسلفنا ـــ لأن هذه النيابة تقضي بأن انتصاب النوعي فرع من انتصاب المؤكد ولا قائل به (٣٠) ؛ ويبدو أن النحاة قـــد تصوروا فعلا أن النوعي فرع عـــن المؤكد ، والدليل على ذلك انهم ادخلوا في حد المفعول المطلق المصدر النوعي الموصوف ، مثل « ضربت ضربا شديدا » . وادخلوا في باب النيابة المصدر النوعي الذي هو من جنس ما يدل عليه عامله ، مثل « رجع القهقرى » و « قعد القرفصاء » ، وكذلك المصدر النوعي المضـــاف مثـــل « سرت ســـير زيد » و « فأخذناهـــم اخـــذ عزيـــز مقتـــدر » ، لأن الفاعـــل يستحيـــل أن يفعـــل فعـــل غيره ، كمـــا تقدم عـــن السنباطي (٣١) . وقال الاستاذ

---

(٢٧) شرح المفصل ١١٢/١ ، وانظر الاصول في النحو ١٩١/١ والكافية ١١٥/١ .
(٢٨) شذور الذهب (٢٢٦) .
(٢٩) الكافية ١١٥/١ .
(٣٠) التصريح ٣٢٨/١ .
(٣١) انظر ما تقدم حاشية ص (٣) .

عباس حسن « وهم يقولون ايضا ان المصدر النوعي ان كان مضافا فالأصح اعتباره نائب مصدر لاستحالة أن يفعل الانسان فعل غيره ، وانما يفعل فعله الصادر عنه (٣٢) . وهذا خلف من القول . فمقتضى الحد ان يدخل فيه المصدر النوعي باقسامه كلها لا لشيء الا لانه مصدر ، أو أن يغير الحد بحيث يقتصر اطلاق المفعول المطلق على المصدر المؤكد فقط . ثم نرى من امرهم عجبا ، فالمفعول المطلق الذي هو مصدر بمقتضى الحد يصير مصدرا اقتصارا على الغالب . قال ابن هشام « واكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا (٣٣) ثم ينجلّ الى مصدر وغير مصدر . قال ابن هشام « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة كَبُرْتُ احسن السير واشتمل الصماء ، وضربته ضرب الأمير . . . . . (٣٤) . وقال الاشموني : « وقد ينوب عنه — أي عن المصدر — في الانتصاب على المفعول المطلق ما عليه ، اي ما على المصدر دل وذلك ستة عشر شيئا . . . . . (٣٥) وقال في التصريح « ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من . . . . (٣٦) . وقال الدنوشري « اطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (٣٧) . وقال الاستاذ عباس حسن : « المفعول المطلق قد يطلق — احيانا — على المصدر الاصيل المنصوب على المصدرية ، وقد يطلق على ما ينوب عنه احيانا اخرى (٣٨) . وقال : ايضا « وحكم هذا

---

(٣٢) النحو الوافي ١٦٩/٢ ، ١٧٥ .

(٣٣) اوضح المسالك ٣٣/٢ ، وانظر في مثل ذلك في معجم النحو (٣٦١) ، والتصريح ٣٢٥/١ .

(٣٤) اوضح المسالك ٣٣/٢ .

(٣٥) شرح الاشموني ٢١٠/١ .

(٣٦) التصريح على التوضيح ٣٢٥/١ .

(٣٧) التصريح على التوضيح حاشية ٣٢٦/١ .

(٣٨) النحو الوافي ١٧٣/٢ .

النائب ــ اي الاشياء التي تنوب عن المصدر ــ النصب دائما . ويذكر في اعرابه انه منصوب لنيابته عن المصدر المحذوف ، او منصوب لانه مفعول مطلق . ولا يصح في الاعراب الدقيق ان يقال منصوب لانه مصدر . ذلك لما أوضحناه من انه ليس مصدرا للعامل المذكور ، اذ مصدر العامل المذكور قد حذف وهـذا نائب عنه . . .. . فمن الواجب عدم الخلـط بين المصطلحات ، والتحرز من الخطأ في مدلولاتها . فعند اعراب المصدر الأصلي المنصوب نقول انه مصـدر منصوب او مفعول مطلق منصوب كذلك . اما عند حذف المصدر الأصلي ووجود نائب عنـه فنقول انه نائب عن المصدر المحذوف منصوب او مفعول مطلق منصوب ، ولا يصح ان يقال مصدر » (٣٩).

وكل ما تقدم يأباه مقام التعريف ويدعو الـى رسم جديد لحد المفعول المطلق . وقول عباس حسن « لا يصح أن يقال مصدر » يحتاج الى تقييد ، لانه لا يسري على المرادف والنوعي،والا فكيف ننفي عـن هذين اللونين مصدريتهما ؟ وقولـه « ولا يصح في الاعراب الدقيق ان يقـال منصوب لانه مصدر » ملحق بقوله الاول . وقد وقعت على كثير من المصادر المرادفة يقال في اعرابها انها منصوبة على المصدر . قال ابن الانباري « قوله « وكل شيء احصيناه كتابا » كتابا : منصوب على المصدر . وفي العامل فيـه وجهان : احدهما (٤٠) : أن يكون العامل فيه احصيناه وهو بمعنى كتبنا .

والثاني (٤١) : أن يكون قدر له فعل من لفظه دل عليه احصيناه فكانه قـال : كتبناه كتابا » (٤٢) .

---

(٣٩) النحو الوافي ١٧٣/٢ وانظر ايضا ١٧١/٢ .

(٤٠) هو الرأي المنسوب الى المبرد والمازني والسيرافي .

(٤١) هو المراي المنسوب الى سيبويه .

(٤٢) البيان في غريب اعراب القرآن ٤٦٩/٢ .

وقال في موضع اخر في اعراب « تبتيـــلا » في قوله تعالى « وتبتل اليه تبتيلا » : تبتيلا منصوب على المصدر . . . . . (٤٣) . وقول عباس « فمن الواجب عدم الخلط . . . . . » مـــردود ، لان الخلط قائم مهما تحـــرز الـــدارس

فالمفعول المطلق هو المصدر تارة ، وهو المصدر وما ينوب عنه تارة ثانية ، وهو المصدر اقتصاراً على الغالب تارة ثالثة ، بله القول بالمصدر التاصل في المصدرية والنائب عنه . فمن الواجـــب اعادة النظر في حد المفعول المطلق ، وهو اولى من التحرز وعدم الخلـــط بين المصطلحات ، وهو مـــا سنأخذ بـــه ان شاء الله .

اساس هـــذا الاضطراب الواقع في مقولات النحاة القول بمصدرية المفعول المطلق ، وحصـــر هذه المصدرية ـــ احيانا ـــ في المحتمل للقليل والكثير ـــ كما تقدم ـــ وكما نلحظ ذلك في ما قاله ابن القيم وهو : « واما الظن فمصدر لا يثنى ولا يجمع الا ان تزيد به الامور المظنونة نحو قوله تعالى:« وتظنون بالله الظنونا »اي يظنون اشياء كاذبة ؛ والظنون على هذا مفعول مطلق لا عبارة عن الظن الذي هو مصدر (٤٤) .

فالظن الذي هو مصدر هو الظـــن المحتمل للقليل والكثير ، واما النوعي فهو ليس بحقيقي . وانما ينزل منزلـــة الحقيقي .

واذا صح انه ينزل منزلة الحقيقي ، فالمفعول المطلق هـــو الحقيقي وغيره ، لانه يصح اطلاقه على كليهما كما تقدم .

والواقع ان هذه المصدرية التي تشبث النحاة بها ـــ فضلا عما سقناه من ادلة دفعها ـــ هـــي مصدرية غير حقيقية بما فيها المصـــدر المحتمل

---

(٤٣) بدائع الفوائـــد ٢/٩٨ .

(٤٤) البيان في غريب اعراب القرآن ٢/٤٦٩ .

للقليل والكثير . بيان ذلك ان المفعول المطلق « هـو الأثر الواقع بلفظ المصدر ، وليس هو المصدر الذي هو التأثير . قال السيد أمير بادشاه « المفعول المطلق هـو الحاصل بالمصدر ، اي الأثر لا المصدر الذي هو التأثير . قـال : واطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر » (٤٥) وقال « صرحوا بأن ما اشتمل عليه الفعل مطلقا انما هـو التأثير ، وانما كون المفعول المطلق بمعناه مبني على عدم الفرق بين التأثير والأثر ، فلزم وجود التأثير والأثر في كـل مصدر جاء منه فعـل (٤٦) . ثم قال « فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيقي وما نزل منزلته لمشاركته اياه في كونه نسبة بيـن الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لأجل قيامه » (٤٧) .

ومن مفارقات النحويين العجيبة حملهم أسماء على المصادر وجعلها مفاعيل مطلقة ، من مثل « تربا » و « جندلا ».وظاهر قـول سيبويه أنها منصوبة على المفعول به . قال سيبويه « باب ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، وذلك قولك : تربا وجندلا وما أشبه هـذا ، فان أدخلت "لك" فقلت : تربا لك،فان تفسيرها ههنا كتفسيرها في الباب الاول ، كأنه قـال : ألزمك الله ، واطعمك الله تربا وجندلا ، ومـا أشبه هذا من الفعل ، فاختزل ها هنا لانهم جعلوه بدلا من قولك : تربت يدك وجندلت . وقد رفعه بعض العرب فجعله مبتدأ مبنيا عليه مـا بعده (٤٨) . وجزم

---

(٤٥) التصريح على التوضيح ٣٢٤/١ حاشية وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٨٤/٢ .

(٤٦) التصريح على التوضيح ٣٢٣/١ حاشية .

(٤٧) التصريح على التوضيح ٣٢٣/١ .

(٤٨) الكتاب ١٨٦/١ . وجواز الابتداء بالنكرة هنا لما فيه مـن معنى المنصوب وهو الدعاء وانظر ايضا المقتضب ٢٢٢/٣ تجد النصب على المفعول بـه . وانظر شرح المفصل ١٢٢/١ .

الشلوبين بالنصب علـــى المصدر (٤٩) ، والاصح النصب على المفعـــول بـــــه (٥٠) .

رايت مما مضى كيف ان مقولات الكثرة الكاثرة من النحاة لا تجرى على نسق، وان فيها ما يدفع بعضه بعضا ، وان افضل ما يستقر عليه حال المفعول المطلق أن يطلق على المسمى بلفـــظ المصدر وما ينوب عنه . وهو الامر الذي سنأخذ به في نهاية البحث ان شاء الله . وهـــو ما انحلت اليه مقولات النحاة فيما تقـــدم . فاذا تحقق هـــذا صرنا الى حد ادنى الى الصواب وابعد عـــن الاضطراب والتناقض .

الاطـــار الثانـــي :

وهو الاطار الذي ينتظم مقولات الفريق القائل بصحة اطلاق المفعول المطلق على المصدر وغيره من غير الجهة التي انحلت اليها مقولات الفريق الاول ، وانما مـــن جهة ثانية . فالاولى مبناها علـــى اختلاف الاقوال وتعداد الآراء وكثرة المصطلحات ، والثانية مبناها على ابحاث كلامية ، واخرى بلاغية . وكلام هذا الفريق يفضي الى مـــد حدود دائرة المفعول المطلق بحيث تشمل كل ما كان غـــير موجود ثم وجد بفعل ايجـــاد، من مثل « خلق الله السموات » و « انشأت كتابا » و « عملت صالحا » وفعلت خيراً .

ويقف على راس هذا الاتجاه عبد القاهر الجرجاني وتابعه عليه ابن هشام في المغنى . قال عبد القاهر « الافعال علـــى ضربين : متعدٍ وغير متعدٍ . فالمتعدي على ضربين : ضرب يتعدى الى شيء هو مفعول به ، كقولك : ضربت زيدا « زيدا » مفعول به ، لانك فعلت به الضرب ولم يفعله

---

(٤٩) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٨/٢ .

(٥٠) حاشية على شرح الفاكهي ٨٨/٢ ، والنحو الوافي ١٩٢/٢ .

بنفسه ، وضرب يتعدى الى شيء هو مفعول على الاطلاق . وهو في الحقيقة كفعل ، وكل ما كان مثله في كونه عاما غير مشتق عن معنى خاص كصنع ، وعمل ، واوجد ، وانشأ . ومعنى قولي من « معنى خاص » انه ليس كضرب الذي هو مشتق من الضرب ، او اعلم الذي هو مأخوذ من العلم . وهكذا كل ما له مصدر، ذلك المصدر في حكم جنس من المعاني . فهذا الضرب اذا اسند الى شيء كان المنصوب له مفعولا لذلك الشيء على الاطلاق ، كقولك : فعل زيد القيام ؛ فالقيام مفعول في نفسه ، وليس بمفعول به . واحق من ذلك ان تقول : خلق الله الاناسي ، وانشأ العالم ، وخلق الموت والحياة . والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه . اذ من المحال ان يكون معنى « خلق العالم » فعل الخلق به ، كما تقول في : ضربت زيدا ، فعلت الضرب بزيد ، لان الخلق من خلق كالفعل من فعل . فلو جاز ان يكون المخلوق كالمضروب، لجاز ان يكون المفعول في نفسه كذلك حتى يكون معنى فعل القيام فعل شيئا بالقيام ، وذلك من شنيع المحال (٥١).

وقال ابن هشام « قولهم : في نحو « خلق الله السموات مفعول به . والصواب : انه مفعول مطلق ، لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك : ضربت ضربا ، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك : به، كضربت زيدا . وانت لو قلت : السموات مفعول ، كما تقول : الضرب مفعول كان صحيحا . ولو قلت : السموات مفعول به ، كما تقول زيد مفعول به لم يصح (٥٢) ثم قال « المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ، ثم أوقع الفاعل به فعلا . والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده (٥٣) . وكلام عبد القاهر ومن

---

(٥١) اسرار البلاغة ٣٤٠ ــ ٣٤١ .

(٥٢) مغني اللبيب : ٦٦٠ ــ ٦٦١ . ومن ذهب مذهبه عبد القاهر ابن الحاجب في الامالي والزمخشري . المغني (٦٦١) والتصريح ٧٩/١ .

(٥٣) مغني اللبيب (٦٦١) .

يعده ابن هشام ، مبني على عدم التفريـــق بين حقيقة علم النحو ، وحقيقة علم البيان (البلاغة) ؛ فعلم النحو يبحـــث في الألفاظ من جهة وقوعها في التركيب صحة وفسادا ، وعلم البيان يبحث في الالفاظ من جهة وقوعها في التركيب جمالا وقبحا،مرورا بعلم النحو (٥٤)،قال الزمخشري في علـــم النحو « هو المرقاة المنصوبة الى علم البيان (٥٥) .

علم النحو اذن ليس علم المعنى ، وانما هو العلم الذي يحتفي بالمعنى من غير ان يجور هـــذا الاحتفاء على مقاصده الاصلية . وهـــي مقاصد مبناها علـــى ملاحظة الألفاظ اعرابا وبناء . وقد ساق ابن هشام عشر وجهات يدخل بها الاعتراض علـــى المعرب منهـــا : « ان يراعى ــ اي المعرب ــ ما يقتضيه ظاهر الصناعة ، ولا يراعي المعنى . وكثيرا ما تزل الاقدام بسبب ذلك (٥٦) ومنها « ان يراعى المعرب معنى صحيحا ، ولا ينظر في صحته في الصناعة (٥٧) ومنها « أن يخرج على خـــلاف الأصل ، او على خلاف الظاهر لغير مقتضى لذلك (٥٨) .

من اراد أن ينظر في النحو اذن فلينظر اليه من جهة الأصل في وضعه ولا يحمله على اصل علم آخر ، لان في ذلك خلطـــا ، واخراجا للعلوم عن حقائقها الاصلية ، ومقاصد علم النحو اساسها ضبط اللسان العربي وحمايته من اللحن . واذا كان الأمر كذلك « فالسموات » و « الاناسي » و « كتابا » و « الصالحات » في « خلق الله السموات » و « خلق الله الاناسي »

---

(٥٤) انظر التعريفات (٢١ ، ١٠٥) ، وكشاف اصطلاحات الفنون ٢٣/١ .

(٥٥) شرح المفصل ١٦/١ .

(٥٦) مغنى اللبيب (٥٢٧) .

(٥٧) مغنى اللبيب (٥٣٩) .

(٥٨) مغنى اللبيب (٥٩٦) . وساق ابن هشام لكل جهة من الجهات امثلة كثيرة ، انظر المغنى من ص (٥٢٧ ــ ٦٠٣) .

و « انشأت كتابا » و « عملوا الصالحات » تجري مجرى زيد في « ضربت زيدا » وان لم يقع عليها فعل الفاعل . لان المفعول به ـ كما حده القوم ـ ما وقع عليه فعل الفاعل او جرى مجرى الواقع؛كضربت زيدا ، وخلق الله السموات،وانشأت كتابا ، وما ضربت زيدا .

واذا ما اردنا البعد عن التسامح قلنا ان « زيدا » لم يقع عليه فعل الفاعل ، وانما وقع على الشخص المسمى به . وهذا يقتضي اعادة النظر في حد المفعول به الذي بنيت عليه مقارنة عبد القاهر وابن هشام بين المفعول المطلق والمفعول به ، وذلك ادنى الى الانسجام مع منطق اللغة بعيدا عما يحدث في الخارج .

والقول بأن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان ، قولٌ رَدَّه الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية فقال : « لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل ، وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواءٌكان موجودا في الخارج نحو : ضربت زيدا ، او ما ضربته ، او لم يكن موجودا في الخارج نحو : عدمت زيدا ، وبنيت الدار . قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه ، فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد ، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا . وقال تعالى « وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا (٥٩) .

وقال الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية « المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي ان يكون موجودا ثم اوجد الفاعل فيه شيئا ، فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا ، واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد ، فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم

---

(٥٩) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

أوجد فيه الفاعل الوجود ، بل يقتضي ان لا يكـون موجودا ، والا لكان تحصيل الحاصل (٦٠).والذي ساقه عبد القاهر وتابعه عليه ابن هشام له اتصال وثيق بأبحاث كلامية بحتة . وانك لتلحظ هـذا جيدا من جهة انتماء عبد القاهر الى اهل الكلام ، ومن جهة الرد الـذي ساقه الجمهور عليه،الذاهبون الى ان العالم في « خلق اللـه العالم » مفعول به لا مفعول مطلق . قال في التصريح « واحتج الجمهور الذاهبون الـى ان العالـم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها : أنا قد نعلم العالم ، وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل . والمعلوم مغاير للمجهول . فاذن كون اللـه خالقا للعالم غـير ذات العالم .

وثانيها : أنا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلـق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم ، كما انه موصوف (٦١) بخالقية العالـم .

وثالثها : أن نقول العالم ممكن ، فلم يوجد الا لان الله أوجده وأحدثه وابدعه ، فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكـان قولنا : العالم وجد . لان اللـه أوجده جاريا مجرى قولنا : العالم وجد ، لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله الى ان العالم وجد بنفسه،وذلك نفي للصانع (٦٢) . وهكذا ضاعت اللغة وضاع منطقها في ركام من أبحاث الكلام . وهو أمر مرفوض في البحث اللغوي ، اذ ان للغة منطقا خاصا بها منسجما مع طبيعتها ، وكـذا تجد لكل علم منطقه الخاص ، ولا يجوز حمل علم على علم الا بالمقدار الذي لا يجور على المقاصد الاصلية لكل علم .

---

(٦٠) التصريح على التوضيح ٨٠/١ الحاشية .

(٦١) في الأصل موضوفا .

(٦٢) التصريح على التوضيح ٨٠/١ .

و « انشأت كتابا » و « عملوا الصالحات » تجري مجرى زيد في « ضربت زيدا » وان لم يقع عليها فعل الفاعل . لان المفعول به ـ كما حده القوم ـ ما وقع عليه فعل الفاعل او جرى مجرى الواقع؛كضربت زيدا ، وخلق الله السموات،وانشأت كتابا ، وما ضربت زيدا .

واذا ما اردنا البعد عن التسامح قلنا ان « زيدا » لم يقع عليه فعل الفاعل ، وانما وقع على الشخص المسمى به . وهذا يقتضي اعادة النظر في حد المفعول به الذي بنيت عليه مقارنة عبد القاهر وابن هشام بين المفعول المطلق والمفعول به ، وذلك ادنى الى الانسجام مع منطق اللغة بعيدا عما يحدث في الخارج .

والقول بأن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان ، قولٌ رَدَّه الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية فقال : « لا نسلم ان من شرط المفعول به وجوده في الاعيان قبل ايجاد الفعل ، وانما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواءٌكان موجودا في الخارج نحو : ضربت زيدا ، او ما ضربته ، او لم يكن موجودا في الخارج نحو : عدمت زيدا ، وبنيت الدار . قال الله تعالى اعطى كل شيء خلقه ، فان الاشياء متعلق لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد ، وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا . وقال تعالى « وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا (٥٩) .

وقال الشيخ شمس الدين الاصفهاني في شرح الحاجبية « المفعول به بالنسبة الى فعل غير الايجاد يقتضي أن يكون موجوداً ثم اوجد الفاعل فيه شيئا ، فان اثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف اولا ، واما المفعول به بالنسبة الى الايجاد ، فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم

---

(٥٩) التصريح على التوضيح ١/٨٠ الحاشية .

اوجد فيه الفاعل الوجود ، بل يقتضي ان لا يكـــون موجودا ، والا لكان تحصيل الحاصل (٦٠)،والذي ساقه عبد القاهر وتابعه عليه ابن هشام له اتصال وثيق بابحاث كلامية بحتة . وانك لتلحظ هـــذا جيدا من جهة انتماء عبد القاهر الى اهل الكلام ، ومن جهة الرد الـــذي ساقه الجمهور عليه،الذاهبون الى ان العالم في « خلق اللـــه العالم » مفعول به لا مفعول مطلق . قال في التصريح « واحتج الجمهور الذاهبون الـــى ان العالـــم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها : انا قد نعلم العالم ، وان كنا لا نعلم انه مخلوق لله تعالى الا بدليل منفصل . والمعلوم مغاير للمجهول . فاذن كون اللـــه خالقا للعالم غـــير ذات العالم .

وثانيها : انا نصف الله بالخالقية ، فلو كان خلـــق العالم نفس العالم لزم ان يكون الله تعالى موصوفا بالعالم ، كما انه موصوف (٦١) بخالقية العالـــــم .

وثالثها : ان نقول العالم ممكن ، فلم يوجد الا لان الله أوجده واحدثه وابدعه ، فلو كان ايجاد العالم واحداثه نفس العالم لكـــان قولنا : العالم وجد . لان اللـــه اوجده جاريا مجرى قولنا : العالم وجد ، لانه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ، ويرجع حاصله الى ان العالم وجد بنفسه،وذلك نفي للصانع (٦٢) . وهكذا ضاعت اللغة وضاع منطقها في ركام من أبحاث الكلام . وهو امر مرفوض في البحث اللغوي ، اذ ان للغة منطقا خاصا بها منسجما مع طبيعتها ، وكـــذا تجد لكل علم منطقه الخاص ، ولا يجوز حمل علم على علم الا بالمقدار الذي لا يجور على المقاصد الاصلية لكل علم .

---

(٦٠) التصريح على التوضيح ١/٨٠ الحاشية .

(٦١) في الأصل موضونا .

(٦٢) التصريح على التوضيح ١/٨٠ .

حصـــاد البحـــث :

يتركز حصاد هـــذا البحث في رسم حد جديد للمفعول المطلق تندرج تحته جميع مسائل المفعول المطلق ، بحيـــث لا نعرف من مصطلحات المفعول المطلق غـــير مصطلح واحد هو المفعول المطلق . وهذا الحد الجديد منتزع من مقولات النحويين التي طرحناها فيما تقدم ، ولكن مع ميل واضح الى التوحيد ، وبعد عن الاختلاف وتعدد الآراء ، ووجوه التناقض ، ومراعـــاة لمقاصد صناعة النحو الأصلية . والحد الذي نقدمه هو على النحو التالي : المفعول المطلق هو ما فعله الفاعل حقيقة او حكما غير مقيـــد بشـيء . وهذا الحد من شأنه أن تندرج تحتـــه كل مسائل المفعول المطلق التي نص النحويون على أنها مصادر تارة ، ونائبة عن المصادر تارة ثانية ، ومفاعيل مطلقة تارة ثالثة ، ونائبة عن المفاعيل المطلقة تارة رابعة . واليـــك هذه المسائـــــل (٦٣) :

١ ــ ما لم يفعله الفاعل حقيقة مثل : مات موتا ، وما ضربت ضربا .

٢ ــ المصدر المؤكد لعامله مثل : ضربت ضربا .

٣ ــ المصدر المرادف بنوعيـــه :

أ ــ الملاقي في الاشتقاق مثل : « وتبتل اليه تبتيلا » .

ب ــ غير الملاقي في الاشتقاق مثل « قعدت جلوسا » و « فرحت جـــــذلا » .

٤ ــ المصدر العددي مثل : ضربته ضربتين ، وما دل عليه مثل : ضربته مرتيـــــن .

---

(٦٣) هذه المسائل واردة في غير كتاب نحوي ، وقد اعتمدنا في رصدها علـى : شرح ابن عقيل ، وشرح الاشموني ، واوضح المسالك ، ومعجم النحو ، وحاشية على شرح الفاكهـي لقطر النـــدى .

٥ ــ المصدر النوعي مثل : سرت سيرا حسنا . و « رجع القهقرى وقعد القرفصاء ، واشتمل الصماء » .

٦ ــ اسم المصدر مثل : اغتسلت غسلا .

٧ ــ اسم الآلة : ضربته سوطا .

٨ ــ الضمير مثل « لا اعذبه احدا من العالمين » .

٩ ــ المشار اليه مثل « ظننت ذلك الظن » .

١٠ــ بعض المضافة الى مصدر مثل : « اكرمته بعض الاكرام » .

١١ــ كل المضافة الى مصدر مثل : « فلا تميلوا كل الميل » .

١٢ــ ما الاستفهامية مثل : ما تضرب زيدا .

١٣ــ ما الشرطية : ما شئت فاجلس .

١٤ــ ما دل على هيئة المصدر المحذوف : مات الجبان ميتة سوء .

١٥ــ صفة المصدر كسِرْتُ احسن السير .

١٦ــ المصدر الذي حذف عامله جوازا لقرينة لفظية او معنوية مثل « جلوسا طويلا » اي جلست جلوسا طويلا . وسعيا مشكورا ، اي سعيت سعيا مشكورا .

١٧ــ المصدر الذي حذف عامله وجوبا ولا فعل له مثل : ويحه ، وويه ، وويله ، ووَيبه .

١٨ــ المصدر الذي حذف عامله وجوبا وله فعل مثل :

ا ــ المصدر الواقع امرا او نهيا او دعاء او مقرونا باستفهام توبيخي مثل : « اجتهادا لا توانيا » و « سقيا » و « اتوانيا » وقد جد قرناؤك .

ب ــ المصدر الذي حذف عامله ، ودل على هــذا العامل قرينة ، وشاع استعماله مثل : حمدا ، وشكرا ، وصبرا لا جزعا ، وعجبا ، وسمعا وطاعة ، وسحقا ، وبعدا .

جـ ــ المصدر المسوق تفصيلا لما قبله طلبا كقوله تعالى « حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فاما منا بعد واما فداء » . أو خبرا كقــول الشاعر :

لأجهدنَّ فإمّــا درء واقعــة
تُخْشَى وإما بلــوغ السؤل والأملِ

د ــ المصدر الواقع فعله خبرا عن اسم عين لا اسم معنى (٦٤)، بشرط ان يكون مكررا او محصورا مثل « زيد سيرا سيرا » و « ما زيد الا سيرا » أو مستفهما عنه مثل « سيرا » او معطوفا عليه مثل : « أنت فهمــا ورشدا » . فان لم يكرر المصدر ولم يحصر جاز ذكر عامله وجاز حذفه مثل : انت ســـــيرا .

هـ ــ ١ ــ المصدر المؤكد لنفسه ، اي مؤكد للجملة التي قبله مثل « له علي الف عرفا » اي اعترافا .

٢ ــ والمصدر المؤكد لغيره ، وهو الواقع بعد جملة تحتمله وتحتمل غيره . مثل : انت ابني حقا . يحتمل ان يكون ذلــك حقيقة او مجازا .

و ــ المصدر الواقع بعد جملة مشتملة على فاعل المصدر ، وعلى معناه ، وفيها ما يصلح للعمل في المصدر . بشرط ان يكون

---

(٦٤) ان وقع خبرا لاسم معنى فعليك بالرفع . مثل « أمرك عجب عجب » .

المصدر مشعرا بالحدوث ومرادا به التشبيه مثل : « لي سعي سعي الشاكرين » . فاذا لم يستوف الشروط فالرفع على البدلية مثل : « له ذكاء ذكاء الحكماء » . هذا كله يعرب مفعولا مطلقا . لانه يصح أن يكون ما فعله الفاعل حقيقة أو حكما غير مقيد بشيء . وكل ما وقع تحت يدك ويصح أن تطلق عليه ما فعله الفاعل من قيد فأدرجه في المفعول المطلق ولا تتردد . وبهذا التوحيد نكون قد خلّصنا هذا الباب من كثرة المصطلحات ، ورددنا فروع المفعول المطلق الى اصل واحد . ونكون قد مهدنا طريق هذا الباب ، بحيث يصير النظر فيه نظرا قاصدا لا مشقة فيه ولا ارهاق أو هذا هو الظن .

عامل المفعول المطلق : عامل المفعول المطلق اما أن يكون مصدرا أو فعلا أو وصفا مثل « فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا » و «كلّم الله موسى تكليما » و « والصافات صفا » (٦٥) .

تثنية المصدر وجمعه :

المصدر نوعان : مبهم وهو المؤكد للفعل ، ومختص أو مؤقت ويراد به الدال على النوع أو العدد . فاما الأول فلم يجيزوا تثنيته أو جمعه باتفاق لانه بمنزلة تكرير الفعل ، والفعل لا يثنى ولا يجمع . ثم انه اسم جنس محتمل للقليل والكثير . أما المصدر المختص العددي فيجمع ويثنى باتفاق لانه ينزل منزلة تمرة ، وشجرة ، وثمرة . واما المصدر النوعي فاختلف في تثنيته وجمعه والمشهور جواز تثنيته وجمعه . وظاهر قول سيبويه

(٦٥) اوضح المسالك ٢/٣٣ ، ومعجم النحو (٣٦١) .

المنع ، واختاره الشلوبين (٦٦) واحتج المجيزون بقوله تعالى « ويظنون بالله الظنونا » غير ان الظنون في الآية قد تحمل على الظنون التي هي جمع اسم لا على الظن الذي هو مصدر ، لذلك قال في بدائع الفوائد « واما الفعل او ما فائدته كفائدة الفعل من المصادر فلا يجمع ولا يستثنى وقولهم انما جمعت الحلوم والاشغال لاختلاف الانواع . بل يقال لهم : وهل اختلفت آلانواع الا من حيث كانت بمثابة الاسماء المفعولة (٦٧) ؟ وهو راي وجيه .

واما المصادر المثناة مثل : حنانيك ، ولبّيك ، وسعديك . . . الخ فهي مصادر وردت بلفظ التثنية ويراد بها التكثير ، وليس الاثنين فقط (٦٨) .

بين الحال والمفعول المطلق

من مقاصد هذا البحث التيسير ، والتخفف مما لا فائدة منه من غير خروج عن طرائق النحاة ، ومناهجهم في النظر . فمن هذا الذي لا فائدة منه ادخالهم بعض المسائل في غير باب من ابواب النحو . . من ذلك قولهم ان « ركضا » و « سعيا » و « بغتة » و « صبرا » و « مشيا » في « جاء زيد ركضا » و « جاء زيد سعيا » و « طلع بغتة » و « قتله صبرا » و « مشى زيد مشيا » احوال على التأويل بالوصف اي « راكضا » و « ساعيا » و « مباغتا » و « مصبورا » و « ماشيا » . وهي مفاعيل مطلقة ايضا . قال ابن القيم « اما الحال فنحو : جاء زيد مشيا وسعيا . تريد ماشيا وساعيا . وفيه قولان : احدهما هذا ، والثاني : ان الحال محذوف ، ومشيا معمولها ، اي يمشي مشيا (٦٩) .

---

(٦٦) انظر تسهيل الفوائد (٨٧) ، و وضح المسالك ٣٥/٢ ، وشرح ابن عقيل ٥٦٣/١ ، والتصريح على التوضيح (٣٢٩) ، وشرح الاشموني ٢١١/١ .

(٦٧) بدائع الفوائد ٨٤/٢ ، وانظر ٩٨/٢ .

(٦٨) شرح المفصل ١١٨/١ .

(٦٩) بدائع الفوائد : ٧٨/٢ .

وقال ابن هشام في باب المنصوبات المتشابهة « ما يحتمل المصدرية والحالية : « جاء زيد ركضا » اي يركض ركضا ، او عامله على حد « قعدت جلوسا » ، او التقدير « جاء راكضا » (٧٠) . والذي عليه سيبويه : ان هذه المصادر تقع احوالا على التاويل بالوصف ، ولا يقاس عليها (٧١) . وهو رأي الجمهور (٧٢) . ورأى سيبويه — كما ترى — في اجازته وقوع هذه المصادر احوالا على التاويل بالوصف ، وان قيد ذلك بالسماع — مخالف للأصل في الحال . فالحال هو الوصف الفضلة الدال على هيئة . والذي عليه المبرد والاخفش ان هذه المصادر منصوبة على المصدرية والحال عندهما في « طلع بغتة » هو العامل المحذوف لا بغتة لان التقدير طلع يبغت بغته (٧٣) .

وقول المبرد والأخفش يجري علىَ الأصل في الحال وهو الوصف . وقولهم بان الحال في « طلع زيد بغتة » هو يبغت لا بغتة يجري على ما يجري عليه الحال ، فالحال يكون مفردا وشبه جملة ، وجملة . وهو هنا جملة .

وذهب السيرافي « الى جواز ان يكون قولك اتانا زيد مشيا » مصدرا مؤكدا والعامل فيه اتانا ، لان المشي نوع من الاتيان » (٧٤) .

ومذهب السيرافي يشبه مذهب المبرد ، فالمصدر منصوب على انه مفعول مطلق ، ولكن العامل فيه ليس من جنسه ، وانما هو العامل المذكور .

---

(٧٠) مغني اللبيب (٥٦١) .

(٧١) انظر الكتاب ٢١٨/١ ، وشرح المفصل ٥٩/٢ .

(٧٢) أوضح المسالك ٨٢/٢ .

(٧٣) المقتضب ٢٣٤/٣ ، ٢١٢/٤ وشرح المفصل ٥٩/٢ وشرح ابن عقيل ٦٣٢/٢ .

(٧٤) شرح المفصل ٦٠/٢ .

وهذا الاختلاف بين المذهبين لا يخرج « ركضا » في « جاء زيد ركضا . من المفعول المطلق . واما ابن مالك فقد ذهب مذهب سيبويه في ان هذه المصادر احوال،وقال بالقياس عليها في ثلاثة مواضع :

الأول : ان يقع المصدر بعد أما .

الثاني : أن يقع بعد اسم قرن بأل الدالة على الكمال .

الثالث : ان يقع بعد خبر شبه به مبتدؤه .

قال ابن مالك « اذا وقع مصدر موقع الحال فهو حال ، لا معمول حال محذوف ، خلافا للمبرد والاخفش ؛ ولا يطرد فيما هو نوع للعامل . نحو : اتيته سرعة خلافا للمبرد ، بل يقتصر فيه وفي غيره على السماع ، الا في نحو : انت الرجل علما ، وهو زهير شعرا ، واما علما فعالم (٧٥). ومقتضى ما ذهب اليه سيبويه ، وابن مالك ، والجمهور ، حصول اللبس ، وتداخل بعض المسائل النحوية في غير باب من ابواب النحو ، فضلا عن جريان هذه الاحوال على خلاف الأصل في الحال . والأولى عندي هو مذهب أبي العباس المبرد والاخفش ، لانه يجرى على الاصل في الحال من جهة كونه وصفا ، ويجرى على ما يجرى عليه الحال في مجيئه جملة . فان صادفك مصادر سيقت على النحو الذي بيناه لك فاعربها مفعولا مطلقا ولا تتردد ، لان المفعول المطلق — كما بينا — هو ما فعله الفاعل ويكون مصدرا وغير مصدر . فان قيل لك : أن هذه المصادر احوال فقل ان الجملة هي الواقعة موقع الحال . والحال لا يكون مصدرا ، والمفعول المطلق لا يكون جملة (٧٦) . واما قول ابن الحاجب من أن الجملة المحكية بالقول مفعول مطلق فقد رده ابن هشام في المغني فقال « باب الحكاية بالقول

---

(٧٥) تسهيل الفوائد ١٠٩) ، وانظر اوضح المسالك ٨٢/٢ ، ومعجم النحو (١٦٤) .

(٧٦) انظر حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ٨٤/٢ .

او مرادفه . فالاول نحو « قال اني عبد الله » وهل هي مفعول بـــه او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء » : اذ هي دالة على نوع خاص من القول ، فيـــه مذهبان ، ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال : والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم فـــي « علمت لزيد منطلق » وليس كذلك ، لان الجملة نفس القول ، والعلم غير المعلوم . فافترقا . والصواب قول الجمهور ، اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة ، كما يخبر عن زيد مـــن « ضربت زيدا » بانه مضروب ، بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانه مقعودة لانها نفس القعود . واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا ، وانما الحقيقة انه مقـــول وملفوظ » (٧٧) .

وقال ابن هشام في موضع آخر« وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره ان المفعول المطلق يكون جملة ؛ وجعل من ذلـــك نحو « قال زيد عمرو منطلق » وقد مضى رده . وزعم ايضا في « انبأت زيدا عمرا فاضلا » ان الاول مفعول به . والثاني والثالث مفعول مطلق ، لانهما نفس النبأ . قال بخلاف الثاني والثالث في « أعلمت زيدا عمرا فاضلا » فانهما متعلقا العلم لا نفسه . وهذا خطأ ، بل هما ايضا منبأ بهما ، لا نفس النبأ . وهذا الذي قاله لـــم يقله احد ، ولا يقتضيه النظر الصحيح (٧٨) .

واما القول بمجيء الحال مصدرا معرفا كالعراك في بيت لبيد :

فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

فهو اضعف من القول بمجيء الحال مصدرا نكرة ، لانه يخالف الاصل في الحال من جهتيـــن : من جهة ان الحال وقع مصدرا ، والاصل فيه أن يكون وصفا . ومن جهـــة انه معرفة ،والاصل في الحال أن يكون نكرة .

---

(٧٧) مغنى اللبيب (٤١٢) .

(٧٨) مغنى اللبيب (٦٦١) .

والنحاة انفسهم حملوا هذا ومثله علـــى الشذوذ . قال ابن يعيش « فنصب العراك على الحال ، وهو مصدر عارك يعارك معاركة وعراكـــا ، وجعل العراك في موضع الحال ، وهـــو معرفة اذ كان في تاويل معتركة ، وذلك شـاذ لا يقاس عليـــه (٧٩) .

بين الحال والمفعول المطلق والمفعول لـــه

وهذا لون اخر من المسائل المتداخلة في غير باب من ابـــواب النحو ، ومقتضاها الدخول في باب واحد ، حسرا للتشعب ، وتلافيا للاضطراب . من ذلك ما قالـــه ابن هشام في المغنى . قـــال : « ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعـــول لأجله . من ذلك (يريكم البرق خوفـــا وطمعا) اي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا ، وابـــن مالك يمنـــع حذف عامل المصدر المؤكد الا فيما استثنى ، أو خائفين وطامعين ، او لأجل الخوف والطمع (٨٠) فالقول بان « خوفا وطمعا » واقعان موقـــع الحال على التأويل بالوصف ، مردود لما بيّناه من أن الاصل في الحال الوصف ، ولا مانـــع هنا أن يكون الحال هـــو موضع الجملة .

واما القول بان هذين المصدرين مفعولان له ، فمردود ايضا لان المفعول له هو المصدر القلبي ، وهو علـــة الاقدام على الفعـــل ، ويشترط في هذا المصدر ان يكـــون مقارنا للفعل في الوجود والفاعل فان انخرم شرط من هذه الشروط خرج عـــن حد المفعول له وجـــر بحرف جر . كقوله تعالـــى « ولا تقتلوا أولادكم من املاق » أو قوله : « والارض وضعها للانام » . والآية التي ساقها ابن هشام لا يصح أن يحمـــل « خوفا » و « طمعا » . فلم يبق عندنا غير المفعول المطلق . ولا يقـــال : أن يريكم بمعنى يجعلكم

---

(٧٩) شرح المفصل ٦٢/٢ .

(٨٠) مغنى اللبيب (٥٦٢) .

ترون ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة ، او الاصل اخافة واطماعا » (٨١).
لا يقال ذلك : لان هـذا التأويل لا تقتضيه الضرورة ، وفيه بعد وتعسف . فيريكم غير ترون ؛ والاخافة غـير الخوف . نقـول : خاف خوفا ومخافة وخيفة . ونقول : طمع طمعا وطماعا وطماعية . واخـاف : اخافة ، واخافـا (٨٢) .

فاذا وقفت على شيء مما توهمه النحاة محمولا على غـير باب من ابواب النحو من مثل ما اوردنا ، فاعلم ان ذلك اخراج لابواب النحو عن حقائقها ، وهو امر غـير جائز ، كأن النحو ميدان لاظهار المهارة العقلية وليس علما يتعلـم لضبط اللسان العربي . ولتعمل علـى رد هذه الاشياء المتوهمة الى اقرب الابواب اليها كما رددنا « ركضا » في « جاء زيد ركضا » الى المفعول المطلق ، لان المفعول المطلق هـو المصدر وغـيره ، والحال هو الوصف الدال على هيئة ، واذا كان لا بـد من اعتبار الحال ، فليكن موضع الجملة هـو الحال . وكما فعلنا في « خوفا وطمعا » وهما مصدران محمولان على المفعول المطلق لا علـى المفعول لاجله لانخرام شرط مـن الشروط الواجـب توافرها في المصدر حتى يصـير مفعولا لأجله ، فضلا عن عدم قبول هذيـن المصدرين لتسليط اللام عليهما ؛ اذ الاصل فـي المفعول لاجله أن يقبل تسليط اللام عليـه لان ذلك هو اصله ، قال ابن يعيش « واصله ـ اي المفعول له ـ ان يكون باللام (٨٣) . فان قيل وماذا تقول في « جـاء زيد رغبة » ، اي يرغب رغبـة ، او مجيء رغبة ، او راغبا (٨٤) ؟ قلت : ان المثال غير محدد معنـاه تحديدا قاطعا ، فهو يصلح أن يكون معناه جاء زيد لرغبة أو جاء زيد يرغب رغبة،فان كان الاول فهو

---

(٨١) مغني اللبيب (٥٦٢) . وانظر حاشية على شرح الفاكهي ٩٠/٢ .
(٨٢) انظر المعجم الوسيط خوف ، طمع .
(٨٣) شرح المفصل ٥٢/٢ .
(٨٤) مغني اللبيب (٥٦٢) .

مفعول لأجله . وان كان الثاني فهو مفعول مطلق ، والجملة في محل نصب حال . والحال لا يكون مصدرا لما قدمنا . والاولى في هـذا الضرب من الامثلة ان يحمل على المفعول له لا على المفعول المطلق لان الشروط اللازمة للنصب على المفعول لـه قد توافرت في المصدر،لان الشروط جميعا قد توافرت في المصدر من جهة انه مصدر قلبي متحد مع فعله في الزمان والفاعل ، وهو علّة الاقدام على الفعل ، فضلا عن قبوله تسليط اللام عليه ؛ خلافا للمفعول المطلق الذي لا يقبل تسليط اللام عليه . الا ترى ان اللام لا تسلط على الضرب في قولنا : « ضرب زيد ضربا » ولا في « ضربته سوطا » ولا في « ضربته ضربتين » ولا في « ظننت ذلك الظن » ؟

★ ★ ★

ما سلف بيانه هو ما توصلنا اليه ؛ وعسى أن يكون فيه خير ، وعسى أن يقع على وجه من وجوه الصواب ؛ والا فحسبي النية الصادقة ؛ ولكل امرىء ما نوى . والحمد لله أولا وآخرا . والصلاة والسلام على رسول الله .

د. محمد حسن عواد